مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 5 (رت 67) السنة: 2022

الحُبُس والعمران بتلمسان الزيانية(633-962هـ/1235-1555م)

The habous and the urban in zianit tlemcen (633-962/1235-1555)

فاطمة الزهراء شلّية[1]
طالبة دكتوراه جامعة قسنطينة2
livrae6@gmail.com

تاريخ الوصول 2021/08/19 القبول 2021/12/31 النشر على الخط 2022/06/05
Received 19/08/2021 Accepted 31/12/2021 Published online 05/06/2022

ملخص:

يعد العمران من أبرز المجالات التي تعكس التطور الحضاري لمدينة تلمسان، وللحبس دور كبير فيه، من خلال ما كان يوفره من موارد مالية دائمة عملت على استمرار منشآته والمحافظة عليها. ويهدف البحث إلى الوقوف على تأثير نظام الحُبُس في عمران تلمسان والتطور الذي عرفه بفعل التغيرات السوسيو- ثقافية والسياسية وغيرها، وإبرازه للجوانب الفنية في العمارة التلمسانية التي تعكس ثقافة المجتمع التلمساني، وذلك ضمن الإشكالية التالية: ما مدى تأثير نظام الحُبُس في عمران مدينة تلمسان؟ وبالاعتماد على منهج تاريخي تحليلي، ومقاربة فقهية تفرضها طبيعة الموضوع. ليُخلص في نهاية البحث إلى أن نظام الحُبُس ذو تأثير كبير في الناحية العمرانية لمدينة تلمسان، وأن له دورا فعالا في إبراز جمال العمارة الزيانية والفن التلمساني الراقي، وقد أسهم إلى حد بعيد في حفظ الوجه العمراني للمدينة، واستمراره وتزويدها بمباني ومنشآت في غاية الأهمية.

الكلمات المفتاحية: الحُبُس؛ المنشآت العمرانية؛ تلمسان؛ السياسة الوقفية.

Abstract:

The urban it one of many domains whose reflect the civil level of Tlemcen town, witch the habous give it touch in domain, through to provide him by fixed monetary resources, about keeping his foundations. The object of this reachearsh is to know the habous system inflience in the tlemcen's urban, and it development al period of bani zian, and give a éstitic appearance and artistic in the tlemcenien architecture whose reflect the tlemcenien society culture through studie a following problem: what extem of the habous's system inflience in the tlemcen urban, and used an analytic historic méthod, and fikh méthod. Finally there are many result: the habous system is a big inflience on the urban of tlemcen, and to appear the zianid architecture art, and he kepping a foundations and éstablishments of tlemcen.

Keywords: the habous; the urbans foundations; tlemcen; the wakfs policy.

[1] المؤلّف المراسل: **فاطمة الزهراء شلّية** البريد الإلكتروني **livrae6@gmail.com**

1. مقدمة:

اعتمدت الدولة الزيانية في تنظيم شؤونها على عدة أنظمة من بينها نظام الحُبُس (الوقف) وهو، في الأصل، نظام خيري تمتد منافعه لتشمل جميع مجالات الحياة التي يعد العمران أحدها، ومن أهمها؛ خاصة وأن الآثار العمرانية تستخدم عادة معيارًا لقياس المستوى الحضاري لأي أمة. ولا يمكن إنكار ما للوقف من دور في التأسيس العمراني لمدينة تلمسان من خلال ما يوفره من ريع للعناية بالمنشآت الوقفية كالترميم والتجهيز وغيرها. أو بتشييد منشآت وتحبيسها ثم التحبيس عليها. بما يكفل استمرارها، فضلا عن إخضاعها للتشريعات التي يضعها الفقهاء صونا لها.

ويهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين نظام الحُبُس والعمران بمدينة تلمسان؛ من خلال تحليل مبلغ مساهمة الأحباس في تشكيل النسيج العمراني للمدينة والمحافظة عليه، ومحاولة تتبع التطور العمراني بها، وربطه بالتغيرات السوسيو- ثقافية والسياسية والاقتصادية، ما دام العمران هو نتاج تداخل هذه العوامل. هذا إضافة إلى القيم الفنية التي تعكس ثقافة وفن المجتمع التلمساني الزياني. ولا يُعلم، فيما اطلع عليه من مراجع، مَن تناول الموضوع بالدراسة، وما جاء كان في إطار دراسات شاملة. وسيتم بحث الموضوع في إطار إشكالية عامة هي: ما مدى تأثير نظام الحُبُس في تشكيل عمران مدينة تلمسان والمحافظة عليه؟ التي تمت الإجابة عنها باعتماد منهج تاريخي تحليلي، ومقاربة فقهية تقوم على استقراء وتحليل محتوى النصوص الفقهية، للكشف عن أثر الخطاب الفقهي في التشريع للحُبُس وحمايته والتنظير للعمران وتنظيمه، في عنصرين هما: السياسة الوقفية العمرانية بمدينة تلمسان، ثم التطور والوضع الذي آلت إليه الأحباس والمنشآت العمرانية التلمسانية. وذلك بالاستعانة بجملة مصادر في مقدمتها، نتائج الأبحاث الأثرية الميدانية التي نشرها بروسلار في المجلة الإفريقية، وأعمال الأخوين وليم وجورج مارسي في الميدان نفسه.

2. العمران والحُبُس في المتون المصدرية والأبحاث الأكاديمية:

قبل الحديث عن توزيع الأحباس بتلمسان، وأثره على العمران، ارتأيت تقديم المصادر التي اسْتُعين بها في تحليل هذا البحث، والدراسات الأكاديمية والأبحاث التي أنجزت حوله.

1.2 مصادر التأريخ للعمران الحُبُسي بدولة بني زيان:

تشمل المصادر المعتمدة في هذا البحث: الوثائق والنقائش الحبسية، وكتب الفقه؛ كالنوازل؛ التي تتضمن نصوصا حبسية في غاية الأهمية، وكتب الوثائق والعقود وغيرها. تضاف إليها كتب التاريخ العام، والتراجم والمناقب، والرحلة والجغرافيا؛ وبالنسبة **للوثائق الحُبُسية:** تم استخلاص بعضها من النصوص النازلية وكتب الوثائق؛ لتعذر الحصول عليها من مظانها. مثل: وثيقة أحباس العقبانيين التي ذكرت في درر المازوني. **أما نقائش الأحباس:** فتتمثل في مجموعة النقائش الوقفية التي عثر عليها شارل بروسلار بمدينة تلمسان، مدونة على ألواح رخامية ومثبتة داخل المنشآت الوقفية التي تكون عادة المساجد. وقد نشرها في المجلة الإفريقية[1] والجريدة

[1]charls brosselard: les inscriptions arabe de tlemcen, Revue africaine, journal des travaux de la sociéte historique algerienne par les membres de la sociéte sous la direction du président A.jourdan,libraire-éditeur constantine, Arnolet, imprimeur-libraire , paris, 1858 jusqu'à 1861.

الآسياوية[1]. وهي مهمة جدا في إثراء محتوى البحث؛ سواء من الناحية الإحصائية للأحباس، أو لمعرفة أصنافها، ومواقعها، والفئات المحبسة، والجهات المستفيدة منها، ونموذج كتابة وثيقة الحُبُس وغير ذلك.

أما المصادر الفقهية فأهمها: كتاب قلادة التسجيلات والعقود في تصرفات القاضي والشهود لأبي عمران موسى بن عيسى المازوني (ت833هـ/ 1429م)[2] فقيه وقاضي مدينة مازونة شغل خطة الشهادة ثم القضاء.[3] ألف كتابه " القلادة " في الفترة ما بين عامي 790هـ/1388م، و791هـ/1389م. وتكمن أهمية الكتاب فيما تضمنه من نماذج لوثائق وعقود حبسية بما احتوته من موضوعات: كمهام الناظر وأجرته، وعمليات البيع والمعاوضة في الأحباس، ونموذج وثيقة الحبس، وعمارة الأحباس وغيرها. ولأبي عمران المازوني كتاب آخر بعنوان: المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق، عالج فيه عدة ظواهر منها:" ظاهرة الوقف من منظور ثقافته ومنظومته المعرفية وطبيعة مكانته وعلاقته بالسلطة فالمازوني يمثل الموروث الزياني الصرف."[4] وكتابه هذا لا يقل أهمية عن مؤلفاته الأخرى؛ فقد ضمنه العديد من مشاكل المجتمع الزياني، بما فيها قضايا الأحباس بجرأة كبيرة؛ كقوله في أحد المواضع مستهجنا تصرفات حكام الدولة، أن السبب وراء عجز القاضي عن إعادة الأوقاف إلى نظامها وقلة اهتمامه بها، وإصلاح ما فسد منها هو" ... حصول كثير من فوائدها في ذمم زعماء الوقت، وتمسكهم بجل أصولها، ولا عليهم في ذلك من أحد، والله تعالى حسيبهم، ومتولي حسابهم."[5] هذا إضافة إلى كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكريا يحي المازوني (ت 883هـ/1478م)[6] قاضي مدينة مازونة، وأحد تلامذة ابن مرزوق الحفيد، وأبي الفضل قاسم بن سعيد العقباني؛ وهما من أكابر علماء تلمسان. ألف كتابه " الدرر" في سفرين معتمدا على ما جمعه والده، وما حصله من فتاوى شيوخه، وما كان يُسْتفتى فيه، وما جمعه من قضاة مازونة، وأجوبة المتأخرين من علماء تونس وبجاية والجزائر[7]. وتكمن أهمية كتابه فيما يقدمه من معلومات عن وضع المجتمع الزياني، على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية؛ كعيث الأعراب وفسادهم. وقد خص المؤلف الأحباس بباب مستقل؛ تطرق فيه إلى بعضها، وتحدث عن تعدي الأعراب على الأملاك المحَبَّسة، والتدهور الذي آل إليه معظمها ودور القضاة في تسييرها، والناظر وحالاته من حيث الكفاءة والأهلية والأمانة وغير ذلك.[8] مما يتيح إمكانية تتبع مسار عمران المدينة وأحباسها في تطورها، والتغير الحاصل على مستوى أعيانها وغلاتها، وتصرفات السلطة والأعراب والرعية، وموظفي نظارة الأحباس تجاهها.

---

[1] journal asiatique ,Revuil de menoires d'extrants et de notices ,l' imprimerie –nationale , paris , 1876 .

[2] مخطوط مكتبة زاوية عثمان بن عمر، طولقة، بسكرة، الجزائر.

[3] موسى المازوني: المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق، مخطوط مكتبة متحف سيرتا، قسنطينة، الجزائر. ورقة.1/و. ورقة.2/و.

[4] بوبة مجاني: وثائق الحبس في المغرب الأوسط وأهميتها المصدرية (القرن 8-9هـ/14-15م)، المغرب الأوسط في العصر الوسيط من خلال كتب النوازل، تنسيق وإشراف بوبة مجاني، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص. 55.

[5] موسى المازوني، قلادة التسجيلات والعقود، ورقة. 268/و.

[6] مخطوط المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم1336.

[7] يحي المازوني، الدرر، ورقة.1/ظ

[8] موسى المازوني، المهذب، ورقة.1/و. ورقة.2/و.

يضاف إلى كتاب الدرر، كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب لأبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي (ت914هـ/1509م)[1]: أحد أعمدة الفقه المالكي بتلمسان، وهو تلميذ أبي الفضل قاسم العقباني، وولده أبي سالم ابراهيم ومحمد العقباني الحفيد وغيرهم. غادر تلمسان عام 874هـ/1470م مضطرا بعدما لقيه من سلطانها المتوكل الزياني، فقصد فاس، واشتغل فيها بالتدريس إلى وفاته. خلف رصيدا علميا كبيرا منه: كتاب المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام والوثائق، وكتاب الوفيات، وغنية المعاصر والتالي في وثائق الفشتالي وغيرها. أبرزها المعيار. ورغم أنه نقل عن المازوني إلا أنه وفر مادة مهمة جدا يمكن الاستفادة منها في موضوع الأحباس والعمران.

وتضاف إلى المتون أعلاه، بقية المصادر الأخرى مثل: كتب التاريخ العام، والتراجم والمناقب، والرحلة والجغرافيا؛ التي تساعد في توضيح وتفسير انتقال العمران من حال إلى آخر، ونموه أو تراجعه، وعلاقة الحبس بذلك، لاسيما سياسة السلاطين تجاهه، وتقلبات الأوضاع الاقتصادية، وتداعيات كل ذلك على نظام الوقف وعمران المدينة بشكل خاص، ومن أهم هذه المصادر على سبيل المثال لا الحصر: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد لأبي زكريا يحي بن خلدون (ت 780هـ/1378م)[2] الذي كان كان حاجبا وكاتب سر للسلطان أبي حمو الثاني[3]. قدم المؤلف فيه تراجم لحكام تلمسان وأبرز علمائها. وخص الجزء الثاني منه لولي لولي نعمته السلطان أبي حمو الثاني، وفي معرض الإشادة بشخصية السلطان تطرق إلى إنجازاته في مجال الوقف، المتمثلة في المنشآت التي أقامها تكريما لوالده المتوفي. وتتجلى أهمية الكتاب واضحة في التأريخ للحياة العلمية، وأثر الأحباس عليها، والوضع السياسي والأمني، كحروبها المستمرة مع بني مرين وبني حفص وأعدائها من بني توجين ومغراوة، وهي معطيات تفيد في تفسير الوضع الذي آلت إليه الأحباس بعد تردي الوضع الأمني، وانعكاسات ذلك على العمران.

2.2 الأبحاث والدراسات المنجزة حول العمران والحُبُس بدولة بني زيان:

الواقع أن الدراسات المنجزة في موضوع البحث لا تكاد تذكر، لأنه، وحسب ما اطلع عليه من بحوث، كان يُعَالج وفق نظرة شمولية؛ في شكل جزئيات ضمن بحوث تؤرخ للحياة العلمية بالدولة، أو تبحث في تاريخها بشكل عام، وحتى نظام الحُبُس لم يُعنَ به كثيرا نظرا لشح المعطيات المصدرية حوله. ومن بين تلك الدراسات: مؤلفات الدكتور عبيد بوداود حول الوقف: التي تشمل كتاب الوقف في المغرب الإسلامي ما بين القرنين 7و9هـ/13و15م[4]: وهي دراسة في ستة فصول، وتمهيد، عالج فيها ظاهرة الوقف وتطورها في بلاد المغرب الإسلامي؛ فمهد لها بأساسيات الوقف الإسلامي، وأدلة مشروعيته وغيرها. وتحدث في باقي الفصول عن حجم انتشار الظاهرة والفئات الاجتماعية المحبِّسة كالسلاطين. وعوامل انتشارها؛ كالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأنواع الموقوفات من أراضي وعقارات. والمؤسسات والجهات المستفيدة منه؛ كالمساجد والمدارس والزوايا والبيمارستانات. وإدارة الأوقاف وتطورها، وختم الدراسة بأدوار الوقف (اجتماعية، اقتصادية، وثقافية) وللباحث أيضا مقالين في ذات السياق: الأول

---

[1] خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

[2] تحقيق عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، ج1، 1980. والجزء الثاني من نشر دار عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2011.

[3] عبد الرحمن ابن خلدون: التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ص. 111-112. 242.

[4] منشورات الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، قسنطينة، 2015.

بعنوان: الاعتداء على الأحباس نماذج من تاريخ المغرب الإسلامي[1] وهو يحيل على النتائج المترتبة عن الإهمال والتعدي على الأعيان الوقفية أصولا وغلة، بما في ذلك العمران. والثاني بعنوان: قراءة في أوقاف مدارس وزوايا تلمسان الزيانية[2] وهما من أهم المؤسسات العلمية التلمسانية، كما أنهما من أبرز مكونات النسيج العمراني للمدينة. وتعد الأحباس أهم مورد مالي لها؛ بما توفره من مواد عينية ومبالغ مالية. يضاف إلى هاته المؤلفات، كتاب تلمسان في العهد الزياني للمؤلف عبد العزيز فيلالي،[3] الذي عالج فيه قضايا عديدة من المجتمع التلمساني منها السياسية والاجتماعية والثقافية؛ فتطرق بالتحليل إلى الجانب السياسي، والعمراني. ثم انتقل للحديث عن الحركة الفكرية والثقافية بتلمسان وعوامل نهضتها، وأنواع التعليم وغيره. والتيارات الفكرية كتيار التصوف، وخص الأوقاف ببضعة أسطر عند حديثه عن مصادر تمويل المؤسسات العلمية بالمدينة. وأخيرا يمكن إدراج مقال للأستاذة بوبة مجاني بعنوان وثائق الحبس في المغرب الأوسط وأهميتها المصدرية (القرن 8-9هـ/14-15م) **الذي** تناول أهمية علم الوثائق في كتابة تاريخ المغرب الأوسط الاقتصادي والاجتماعي من خلال نماذج من وثائق الحبس المستخرجة من ثلاثة كتب: كتاب المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق، ومجموع في الوثائق للمازوني الأب (ت 833هـ/1429م) وكتاب لمؤلف مجهول من بجاية. وهي من أهم مصادر صناعة التوثيق ببلاد المغرب الأوسط. فتحدث عن تراجع خطة القضاء والتوثيق وأسباب ذلك؛ كتردي الأوضاع السياسية، والأمنية بالسلطنة، وتسلط الأعراب، وصراع أفراد البيت الحاكم. وتطرق إلى أوفار غلات الأوقاف، وتدهور حال الأحباس، وأسبابه؛ كجهل القضاة، وعجزهم عن استخراج أحكامه الشرعية، وجشع النظار وغيرها. وهي جوانب مهمة جدا لتحليل نظام الأحباس وانعكاساته على العمران. وبما أن معظم الدراسات جاءت شاملة فقد استفدت منها في رسم تصور واضح عن نظام الأحباس، والجوانب التي ما زالت تحتاج إلى بحث وتقصي، أو تلك التي لم تُبحث بعد، والتركيز عليها أكثر، ومن ثم كان موضوع هذا المقال، لتغطية النقص الحاصل على مستواه.

3. السياسة الوقفية العمرانية بمدينة تلمسان

يساهم الحُبُس بشكل كبير في عمران تلمسان بل هو، نفسه، عملية عمرانية غير مباشرة، تتم دون قصد من المحَبِّس (الواقف) الذي تكون نيته أصلا خيرية، ابتغاء ثواب الآخرة. فيحرص على توفير عائدات كافية من أحباسه؛ لتسهيل عمل المباني الوقفية ووضع الشروط الكفيلة بتحقيق ذلك.

3 . 1 أحباس مدينة تلمسان، الموقع والأهمية:

مما لا شك فيه أن للحبس علاقة وطيدة بالجانب العمراني، وأن عملية التحبيس لا تتم عشوائيا، بل يراعى فيها اختيار المواقع والوظائف. وبما أن الحبس هو سلوك اجتماعي خيري صرف، فإن منافعه تمس جميع نواحيه، كما تنعكس تداعياته عليه؛ لعمق ارتباطه بالمجتمع. لاسيما وأن الصدقة في الأصل هدفها سد حاجة مجتمعية ما، والوقف أحد أنواعها. وتعد السلطة عامل رئيس في تحديد المعالم العمرانية للدولة، وقد لجأت إلى نظام الوقف لتحقيق ذلك، خاصة وأنه من أهم المظاهر الدينية التي تبرز نزعة الخير والتعاون بين المسلمين. فكان بذلك وسيلة فعالة لبناء وحفظ السلطة السياسية.

---

[1] مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 11، 2010.

[2] مجلة مواقف، معسكر، عدد3، ديسمبر، 2008 .

[3] موفم للنشر، الجزائر، 2007.

إن المكانة الاجتماعية للحُبُس، في الغالب، هي التي تستهلك أكبر جزء من عائدات الأحباس، وبالتالي فالإمكانيات المادية والمالية للأحباس تكون متنوعة ومختلفة، بحيث يندر توافق حُبُسين في حجم غلاتهما ومصاريفهما، فكل وقف يتحدث من محتواه وموقعه ضمن سياسة المحبِس، ويخضع للأحوال الاقتصادية والاجتماعية؛ فالأوقاف الضخمة التي أنشأت من قبل حكام المغرب الأوسط الزياني، والتي سعوا من خلالها للنهضة بالقطاع العلمي والثقافي، ببناء المساجد والمدارس والتحبيس عليها، هي الأحباس الأكثر إيرادً؛ باعتبار السلاطين والأمراء، أُولِي الأمر بأيديهم أنفس الممتلكات من العقار وغيره، بالأخص الأراضي الخصبة المغلة. وقد يُفَسر ذلك بكون مؤلفي الفترة اهتموا بأحباس السلاطين، وتحدثوا عنها، مقارنة بأحباس الرعية التي لا تكاد تذكر، ومع ذلك فإن أوقاف السلاطين في حد ذاتها، لم تكن تحظ بنفس الإهتمام والذكر. ولكل ذلك سيتم التركيز على أحباس السلاطين والأمراء.

من أمثلة **الأحباس السلطانية والأميرية**: أحباس الأمير الزياني أبي عامر ابراهيم بن يغمراسن على مسجد تم بناؤه عام 696هـ/1298م، التي تكونت من: عشرون حانوتا؛ أربعة عشر منها بحائط قبلته، وستة أخرى أمامها أبوابها مفتوحة إلى الجوف. ومصريته؛ بغربي المسجد على باب الدرب وداران بغربيه؛ إحداهما لسكنى إمام المسجد، والأخرى لسكنى المؤذن القائم على خدمته وآذانه[1]. وأحباس السلطان المريني أبي الحسن (737-748هـ/1337-1346م) بين عامي 739و747هـ/1338و1345م، الواقع معظمها خارج مدينة تلمسان وبالعباد وضواحيها، التي امتازت بأهمية منشآته الدينية والعلمية، المتمثلة في مسجد ومدرسة، بنيتا بالقرب من ضريح وزاوية الشيخ أبي مدين شعيب. هذا السلطان كانت أحباسه على درجة كبيرة من الغلة وقد شملت: البنايات؛ من دور والحوانيت، مؤسسات إنتاج، وأراضي زراعية خصبة شكلت الأخيرة منها الأعيان الأكثر عددا، تليها الطواحين والحمامات والدور ثم الحوانيت؛ بحيث يمكن إحصاء أربع بيوت للأرحاء: اثنتان بالوريط، واثنتان بقلعة بني يعلى خارج باب كشوط، وحمام ونصف؛ حمام العالية جهة باب الحديد من داخل تلمسان، ونصف الحمام القديم داخل المنصورة، ودار غربي الجنان الكبير متصلة به أسفل العباد السفلي، ودارين بجوفي مسجد العباد السفلي، مع حانوتين متصلين بحمام العالية، ودويرته المتصلة به من جهة جوفه ومصريته[2]. وخصص للزاوية محرث عشرين زوجا من فحص زيدور الواقع بين تلمسان وأرشقول[3] لإطعام الفقراء والحجاج المقيمين والواردين على الزاوية. وعشرة أزواج من نفس الموضع لساكني المدرسة كما ألحقت بالجامع الرحاب المتصلة به. ولقد استفاد من هذه الأحباس مسجد ومدرسة وزاوية سيدي بومدين بقرية العباد من ظاهر تلمسان[4].

وقد استفادت مؤسسات العباد، التي هي نفسها وقف على طلبة العلم، من أحباس كثيرة ومتنوعة وقيّمة، عبر عدة مراحل، بدءً بتأسيسها. بحيث أضاف إليها السلطان الثابثي (877-910هـ/1473-1504م) فيما بين 904 و906هـ/ 1498 و1501م، أراضي زراعية من أخصب أراضي الدولة[5]. ولعل عمران العباد زاد نتيجة ما حبس عليها من أحباس من قبل السلطان

[1]brosselard, op. cit, v 03,1858, p. 162-163.
[2]brosselard, op. cit, v 03,1859, p. 410-412.
[3]مؤلف مجهول: كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العربية، العراق، ص. 134.
[4]brosselard, op. cit, 1859, p. 410-412.
[5]brosselard, ibid, v 03, 1859, p.417 .

أبي الحسن، والسلطان الثابثي، هذا الحبس الذي شغل حيزا كبيرا من مساحتها، وقد أخد هذا الوقف وظيفته من أهمية المباني وخدمتها الموجهة للقرية، وهي تمثل إيراداتها نسبة كبيرة من عائدات الوقف بالدولة.

في المقابل، تميزت أحباس السلطان الزياني أبي حمو الثاني (760-791هـ/1358-1390م) على مؤسساته الوقفية بين سنتي 763و765هـ/1361و1363م، بأهميتها الدينية والعلمية، لاسيما بعد دفن الولي الصالح إبراهيم المصمودي، وقد اشتملت على مسجد ومدرسة وزاوية. بربض إيلان من تلمسان، التي عين لها، أحباس ضمت مغارس وبساتين ومعصرة ورحى تابعتان لأرض زيتون، حبست كلها على الزاوية، إضافة إلى طاحونة بداخل تلمسان وثلاثون حانوتا معروفة بالصاغة القديمة وكوشة بمنشر الجلد وحمام الطبول وفرن مقسم الماء وفندق العالية. أما خارج تلمسان، فحبَّس عليها الرحى السفلى بقلعة بني معلى[1] وروضة المنية بالرميل[2]. ويلاحظ على أحباس السلطان أبي حمو، طغيان المنشآت العمرانية الوقفية عليها وتنوعها بين الحوانيت والفنادق والمعاصر والأرحاء والأفران، وكلها منشآت لها وزنها ضمن النسيج العمراني لتلمسان، كما يدل أيضا على ضعف تحبيس الأراضي خلال الفترة، والحاجة الشديدة لمثل هذه المباني.

ولعل تحبيس الرحى، يعود لكونها احتلت مجالات مهمة وتوزعت بين المدينة وضاحيتها على ضفاف نهر سطفسيف وجنوبها[3] لغزارة إنتاج الحبوب. يقول صاحب البغية أنها " ... انتهت في الزوج الواحد بملاتة منها إلى أربعمائة مد كبير؛ وهو ستون برشالة زنتها ثلاثة عشر رطلا من البرسوي، الشعير، الباقلاء، حسبما تضمن ذلك رسم سنة ثمان وخمسين وسبعمائة"[4] أما الفرن أو الكوشة، فحاجة الناس شديدة له، بحيث كانوا يعجنون خبزهم ويرسلونه إلى الفرن ليطهى[5] وقد جاء ضمن أحباس السلطان أبي حمو الثاني تحبيسه الكوشة الكائنة بمنشر الجلد، وفرن مقسم الماء[6]. ومن ثمة يمكن استخدام الفرن والطاحونة كميزة عمرانية، ومعيار لتقدير الزيادة في عدد السكان.

وبالجملة فإن من بين ما تم وقفه بتلمسان ونواحيها؛ الأراضي الزراعية، المباني، المعاصر، طواحين، أفران، مساجد، مدارس، وزوايا، حمامات، فتلمسان وناحيتها، تعد نموذجا بارزا للأوقاف؛ لأنها تعج بمنشآت وقفية، وخير مثال على ذلك، قرية العباد، إذ يبدو أن ضريح الشيخ وزاويته كانت النواة الأولى لتوسع عمراني بها، هذا العمران الذي ازداد قوة ببناء المنشآت الوقفية لأبي الحسن،

---

[1] قلعة بني معلى: تقع خارج باب كشوط، ولعل الرحى المحبسة بها، هي نفسها التي جاء ذكرها في نقيشة أحباس أبي الحسن ونصها " .. وجميع بيتي الأرحا المبني أيضا بقلعة بني معلى خارج باب كشوط من تلمسان. أنظر، brosselard, ibid, v03,1859 , p. 410 - 412 . brosselard, ibid, v 04,1860 , p. 258 .

[2] brosselard, ibid, v03,1858, p. 169-170.

[3] أبو عبيد الله البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة. الحسن بن محمد الوزان: وصف إفريقيا، منشورات الجمعية المغربية، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج2، ص.20.

[4] يحيي ابن خلدون، ج1، ص. 90.

[5] أبو عبد الله محمد ابن مرزوق التلمساني: المناقب المرزوقية، تحقيق سلوى الزاهري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2008، ص. 299.

[6] brosselard, op. cit, v 03,1858, p.169.

حيث يذكر ابن مرزوق أن عدد الجنات ازداد بالعباد بعد أن كان لا يتجاوز الخمسة أو الست جنات[1] ولعل ذلك يعود إلى المكانة التي أصبحت عليها القرية بعد تشييد المنشآت الوقفية بها.

والملاحظ أيضا أن أغلب المباني العمرانية المحبسة، لم تبن خصيصا من أجل التحبيس، فمعظمها كان موجودا قبل تأسيس الحبس. كما أن الملكيات المحبسة موزعة في العديد من أحياء مدينة تلمسان وخارجها في أرباضها: بالعباد، والمنصورة وباب كشوط والوريط والصفصيف. وأنها لم تكن هدفا للمحبسين، بل جاءت كنتيجة غير مباشرة لتأسيس الأحباس، إما ببنائها ثم تحبيسها، أو أنها كانت موجودة أصلا فجرى تحبسها. وهو ما يساهم بالنهوض بعمران المدينة، لاسيما إضافة شروط المحبس التي تقتضي العناية بها وعمارتها لتستمر في عطائها طويلا. وقد شكلت الأوقاف، خلال الفترة محل الدراسة، نسبة كبيرة من عائدات معظم الأوقاف بالسلطنة لاسيما ضاحيتها العباد. هذا التموضع الذي، ومن دون شك، مقصود من المحبسين، والذي قد يُفَسِّر بعضها تصرف السلاطين المرتبط غالبا بالظروف السياسية والاقتصادية للعصر الذي يكون في حدود المميزات السوسيو- دينية والاقتصادية والعمرانية للدولة الزيانية ولمدينة تلمسان حاضرتها بالأخص.

ومنه فالأحباس قامت بدور أساسي في عمران المدينة، لأن التوسع العمراني لها فرض عليها تزويدها بما تحتاج من منشآت دينية واجتماعية فكثرت هذه المنشآت تدريجيا، وبلغت ذروتها في عهد الزيانيين، رغم تراجعها في الفترات المتأخرة متأثرة بالصراعات والحروب التي كانت المدينة مسرحا لها، وانعكست على عمرانها بما فيه المنشآت الوقفية وطال التخريب حتى الأراضي المحبسة.

إن عملية التعمير ترتكز على ثلاثة أسس: طبيعية اقتصادية وأمنية، التي تتباين درجة اعتمادها حسب الظروف التاريخية والجغرافية؛ فاختيار الوظائف والموضع مترابط، لذلك ينبغي على المحَّبِس أن يأخذ في الاعتبار الفضاءات المتاحة وسعر الأرض وخصوصيات المجتمع؛ فاختيار مكان متعلق بالنشاط التجاري يخضع لازدهاره أو تراجعه، فقد لا يُحتاج إلى مؤسسات تجارية جديدة بالمدينة لامتلاء المركز. وقد يكون هناك فراغ في الضواحي والأرباض، التي قد تستقبل سكان جدد تحتاج معهم إلى مرافق جديدة تلبي حاجاتهم، كربض العباد مثلا؛ فاختياره من قِبَل السلطان أبي الحسن يعبر أساسا عن الحاجة إلى الموقع؛ فهو قرية ومدفن الصالحين والعباد، وأخيرا هو واحد من أخصب المناطق بالدولة.

من جهة أخرى عمل سلاطين تلمسان، على إقامة إدارة لتسيير شؤون الأوقاف، وعينت لها موظفين، أُوكلت لهم عدة مهام منها ما هو متعلق بالعمارة والترميم والصيانة، وبذلك تحفظ الأعيان الوقفية والمنشآت الحبسية. فمن ريعها كان يعاد بناء ما تهدم منها وترميمه. كما يدل عليه نص نقيشة أوقاف السلطان أبي حمو الثاني وفحواه، أن يخصص بعض ريع الأحباس لإصلاح حوض المسجد، وترميم المؤسسات الوقفية لدوام عين الوقف واستمرار نفعه[2]. وجعلت إدراتها للقاضي الذي يتولى مهمة تعيين ناظر يتكفل بكل ما يتعلق بالحبس تحت إشرافه والرجوع إليه في كل ذلك. ونظرا لأهمية الأحباس والمنشآت الوقفية، فقد أجاز بعض الفقهاء بيع الوقف وكراؤه للصرف على عمارته بشروط. فإذا خرب الوقف وتعطلت منافعه بحيث تتعذر عمارته، يُلجأ إلى بيعه أو بيع جزء منه؛

[1] ابن مرزوق الخطيب، المناقب المرزوقية، ص. 228.

[2] Barges jean –joseph-léandre: tlemcen ancienne capitale du royaume de ce nom : sa topographie ,son histoire , libraire de l’institut et de la bibliothéque imperiale , paris , 1859 , p. 485. 860

لتعمير بقيته، كما أجازوا كراء الوقف من أجل عمارته ومؤسساته[1]. واستغلال فائض غلة الأحباس في شراء أعيان وقفية أخرى، أو في تزويد المدينة ببعض المباني كالحوانيت والمدارس ونحوها، مما يساهم، في تدعيم النسيج العمراني للمدينة.

3. 2 أهمية الحُبُس للعمران بمدينة تلمسان:

تبدو العلاقة بين الحُبُس والعمران غير مباشرة؛ لأن بناء المنشآت العمرانية المختلفة لم يكن مقصودا من قِبَل المحَبِّس، فنيته خيرية خالصة، وما إقامة تلك المباني إلا تحقيق لتلك النية والقصد، الذي لا يتم له إلا من خلالها، وبالتالي ساهم الوقف عن غير قصد في الحركة العمرانية. وقد ينص المحَبِّس على استغلال ريع أحباسه في بناء وعمارة منشأة ما، طالما أن هناك علاقة وطيدة بين استمرار المبنى الوقفي عمارة ووظيفة، وبين الإنفاق عليه المتمثل في الحبس؛ لأن المباني تحتاج إلى عمارة وترميم، هذه العمارة التي تندرج ضمنها رواتب العاملين فيها والقائمين عليها والمنتمين إليها، فهم يعتبرون من جملة عمارتها ومصالحها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وهذا ما يتبين من خلال النصوص التشريعية للوقف التي تؤكد دائما على أولوية عمارة العين الوقفية قبل توزيع مستحقات المستفيدين من ريعها؛ بحيث يخصص جزء من ريع الوقف أو كله، عند الاقتضاء، لعمارته وعمارة المنشآت الوقفية المستفيدة من ريعه،[2] لضمان استمرارية الحبس لأجيال.

صاغ الفقهاء نصوصا من أجل حماية الأوقاف، وأجازوا للمحبسين وضع بعض الشروط في وقفياتهم كالبدء بعمارة الحُبُس من ريعه، حتى لو استَنفذ ذلك جميع الريع ولم يتبق فضل للمستحقين، وجعلوا القاضي الناظر العام للوقف، وأوكلوا له مهمة تفقد الأحباس بنفسه، فيأمر بمرمتها وإصلاحها إن رأى حاجتها لذلك[3]. فساهم القضاء بذلك في حفظ عمران المدينة؛ إذ لم يكن القاضي يسمح للناظر بعمارة الأحباس إلا بموافقته، التي تتطلب معاينته لوضعها، والتأكد من حاجتها لها، وما يلزم ذلك من أموال، فيأمر الناظر بما يقتضيه حالها من عمل. وبذلك تكون الأوقاف قد ساهمت في عمران تلمسان.

ولوثائق الوقف أيضا دور في حماية المنشآت الوقفية، من خلال عناصرها التي تتضمن تحديد الحبس، والمبنى المحبس عليه، والعبارة التي تختتم بها الوثيقة التي تتضمن غالبا التخويف من تغيير الحبس، هذه الوثيقة تكون ملزمة للناظر الذي يكون مجبرا على تنفيذ ما جاء فيها، مثل الوقفيات التي نقشت على جدران وواجهات المنشآت الحُبُسية؛ كنقيشة أحباس مؤسسات العباد.

وعموما إن أهمية الأحباس للعمران، تتضح في المحافظة على المنشآت العمرانية؛ من خلال صيانتها والعناية بها، وهذا ما يتجلى في المساجد والمدارس والزوايا، التي عَني بها نظام الحُبُس بشكل كبير، وما بقاء مباني العباد إلا دليل واضح على ذلك، التي قد يعزى استمرارها، إضافة إلى حجم وأهمية الأحباس التي خصصت لها، إلى المكانة الاجتماعية التي حظي بها موقع المباني والجهة المحبس عليها. لكن السؤال المطروح: هل استمرت الأحباس والمنشآت المستفيدة من ريعها، في عطائها طيلة العهد الزياني، أم أنها تراجعت متأثرة بما كان يحدث على المستوى السياسي والأمني؟.

---

[1] موسى المازوني، المهذب، لوح. 92. يحيي المازوني، الدرر، ورقة. 128.

[2] يحيي المازوني، الدرر، ج2، ورقة. 126. ورقة. 127. موسى المازوني، قلادة التسجيلات والعقود، ورقة. 269/و.

[3] موسى المازوني، المهذب، ورقة.98/ظ. ورقة. 266/ ظ. يحيي المازوني، الدرر، ج2، ورقة. 126. 127.

4. التطور والوضع الذي آلت إليه الأحباس والمنشآت العمرانية

لم يكن الحُبُس في منأى عن التطورات الحاصلة على المستوى السياسي وتداعياته على المجتمع والإقتصاد، وهذا ما سيتم بحثه في هذا الجزء، بالإجابة على التساؤل التالي: ما هي **تداعيات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية على نظام الحُبس؟ وكيف انعكس ذلك على الجانب العمراني؟**

4. 1 التطور السياسي والسوسيو– اقتصادي وأثره على العمران الحُبُسي:

مر الحُبُس منذ تأسيسه بتلمسان الزيانية، بتطورات مسايرة لما كانت تشهده من أحداث، باعتبارها مقر السلاطين، والمؤسسات والأنشطة المهمة في الدولة. ولاشك أن التحبيس قد تطور بالموازاة مع التطور الديمغرافي بتلمسان، التي نالت عناية قصوى من بني زيان بعد اتخادها مقرا لإدارة الحكم، فحتى القرن 10هـ/16م، كانت المدينة تشهد تطورا مستمرا؛ ديمغرافيا وعمرانيا واقتصاديا، بِغض النظر عما كانت تشهده السلطنة من ارتفاع في تكاليف العيش، بارتفاع الأسعار، والكوارث الطبيعية التي استمرت لفترة طويلة كالطاعون الجارف سنة 749هـ/1345م الذي قتل الكثير من الناس، والحروب التي أتت على الكثير من ساكنتها وعمرانها[1]. وفيما عدا هذه الأوضاع الطارئة عرفت المملكة توافدً لسكان المدن المجاورة والأندلسيين، رافقه اتساع معماري داخلها وخارجها؛ حيث بنى حكام الدولة العديد من المنشآت الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية منها، قلعة المشور بأمر من السلطان يغمراسن والجامع، وترميمه لصومعتي الجامعين الأعظمين بأغادير وتاكرارت[2]. واستحداث درب الأندلسيين[3]. وغيرها. يصف يحيي ابن خلدون التطور الذي أصبحت عليه تاكرارت في عهده فيقول: " .. وهي الآن أكبر، وأشهر من الأولى والجامع الأعظم، وقصور الملك، ونفيس العقار بها، والناس إليها أميل، وبها أشد عناية، غالب تكسبهم الفلاحة وحوك الصوف .. "[4]

إن ما كانت تعيشه الدولة الزيانية على المستوى السياسي، لم يمنعها من مواصلة النشاط التجاري، وبقيت تلمسان لفترة مركز تجاري نشيط، ترتكز تجارتها دائما على منتوجات الحرفيين، التجارة مع مدن بلاد المغرب، والمبادلات مع دول اوروبا، وما تجلبه من بلاد السودان الغربي، وتلمسان مركزا تجاريا مهما، تصل بين أوروبا ودواخل إفريقيا عبر موانئ الدولة بالأخص المرسى الكبير وميناء هنين أين يقصدها كل عام البنادقة والجنويين بسفنهم المحملة بالسلع للتبادل مع تجار تلمسان بالمنتجات الفاخرة الثمينة للبربر والسودان التي يوفرها لهم هؤلاء[5]. وازداد نمو النشاط التجاري، ونشاط الرحلة في طلب العلم ونحو البقاع المقدسة، بعد استحداث

---

[1] عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ابن خلدون: العبر وديوان المبتدا والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، مج6، 2001، ص. 197– 198. مج7، ص. 398. محمد بن عبد الله التنسي: تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق محمود آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص. 132.

[2] تقي الدين احمد بن علي المقريزي: درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تحقيق محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002، مج3، ص. 485. التنسي، ص. 125.

[3] أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي: ثبث، تحقيق عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، 1983، ص. 428.

[4] يحي ابن خلدون، ج1، ص. 121.

[5] Barges, p.206.

طرق وتوسيع بعضها، وتوفير الأمن بها. إذ لا بد من التخطيط الجيد لحركة النقل داخل المدينة، بمراعاة استعمالات الأراضي الزراعية، لأنه لا يمكن أن يتم بمعزل عنها، وقد ساهمت الأحباس في تعمير الطريق بين تلمسان ومدينة شالة مدفن ملوك بني مرين وخلفاء الموحدين؛ ببناء المؤسسات الوقفية من مساجد وزوايا[1]. وكانت معظم المبادلات تتم في الحوانيت، التي أنشأت قبل نشأة الوقف، وتحول الكثير منها، مع تأسيسه، إلى وقف مثل: وقف الأمير أبي عامر الذي خص مسجده بعشرين حانوتا. وثلاثين حانوتا للصاغة التي خص به السلطان أبي حمو الثاني الزاوية المبنية على ضريح والده[2]. ومع نهاية القرن 8هـ/14م، يلاحظ بداية تراجع الوضع الاقتصادي، وازداد سوءا خلال القرن 10هـ/16م كما يعبر عنه العديد من المظاهر: كتراجع مدينتي وهران، والمرسى الكبير تجاريا، وضعف المركز التجاري لهنين، وانخفاض عدد المؤسسات الصناعية والتجارية، التي أهملت أو خربت؛ كالمحلات ومثال ذلك ضواحي مسجد ربض إيلان الذي كانت تنتج أحمالا من عمل الصوف، ولم تعد كذلك مع نهاية القرن 8هـ/14م؛ نتيجة لخراب المسجد ونواحيه، فلم تعد به عمارة[3].

وتباين تدخل السلطة في تعمير مدينة تلمسان؛ التي كانت تتبع أحيانا المرينيين، وأخرى الحفصيين، ونادرا ما تدير أمورها بنفسها في استقلال عن الطرفين، لكنها في جميع الأحوال حافظت على كيانها. وكان للصراع السياسي سواء بين القبائل والسلطة، أو بين أفراد الأسرة الحاكمة، أو مع الإسبان، انعكاساته على العمران سلبا وإيجابا، وتضررت منه كثيرا سواحل المملكة، وكانت سببا في تناقص عمران تلمسان وحدها من ستة عشر ألف كانون أيام أبي تاشفين الأول إلى ثلاثة عشر ألف أيام أبي حمو ومن بعده[4]، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على نظام الوقف، ومن ثم الجهات المستفيدة من ريعه التي منها العمران؛ فكلما ظهرت سلطة جديدة سعت إلى ترسيخ دعائم ملكها قدر المستطاع، فتحاول توفير الأمن، وبناء المرافق الضرورية بالدولة، والاكتفاء بالضرائب الشرعية، مما يشجع الناس على العمل والإنتاج، فتنشط الحركة التجارية بنشاط الفلاحة والصناعة، ويعم المجتمع الرخاء، كما أن تغير الخريطة البشرية ساهم في تطور عمران المدينة ومظهره، حيث تتأثر بهذه الأحداث وتتفاعل معها، فيتحول من وضع إلى وضع آخر، ويكتسي في كل مرحلة مميزات وخصوصيات للمجال، والسلطة المتحكمة فيه سواء بتوزعه داخل وخارج المدن الزيانية، أو من حيث صنفه وعدده تبعا للجهاز الحاكم، كما كان الحال بالنسبة للسلطان أبي تاشفين الأول الذي اشتهر بشدة اهتمامه بالعمران؛ فقد كان مولعا بالبناء والتعمير؛ حيث شيد الكثير من القصور والمباني والحدائق منها: دار الملك، ودار السرور وقصر أبي فهر،[5] و اتخذ الرياض والبساتين[6] وغيرها. فكانت من روائع الفن المعماري بالمدينة.

---

[1]أبو عبد الله محمد ابن مرزوق التلمساني: المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق ودراسة ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، الشركة الوطنية، الجزائر، 1981، ص. 243.

[2]brosselard, op.cit, 1858, p.162 -163. 169-170.

[3]ابن مرزوق الخطيب، المناقب المرزوقية، ص. 228.

[4]الوزان، ج2، 20.

[5]يحي ابن خلدون، ج1، ص. 134.

[6] المقريزي، ص. 485.

فبني عبد الواد، وبعد استقرارهم بتلمسان واتخادهم لها حاضرة، غيروا الكثير من مظهرها، ومع وفود المهاجرين إليها كالأندلسيين، انفتحت المدينة على المؤثرات الحضارية الأخرى باستخدامها لعنصر الروم والأندلسيين في البناء والتعمير، وهذا ما يلمس من تكرار عبارة " بخط أندلسي جميل " في نصوص النقائش الوقفية على المنشآت العمرانية الوقفية[1]؛ فلمسات الفنانين والخطاطين الأندلسيين كانت غالبة على العناصر المعمارية بالدولة؛ بالأخص أيام السلطان أبي تاشفين الذي أرسل في استدعائهم من الأندلس للاستعانة بهم في تعمير البلاد[2]. أما الفترة ما بين 737 إلى 760هـ/1337 إلى 1358م. فتمثل الحكم المريني للمغرب الأوسط الذي انقطع لمدة أربع سنوات من 749إلى 753هـ/1345إلى1352م. فبعد استقرار المرينيين بالمنطقة ساهموا في تطوير المجال العلمي ببناء العديد من المؤسسات الوقفية العلمية، منها ما بُني بالعباد جنوب تلمسان، وهذه المباني ما زالت إلى اليوم شاهدة على إنجازاته، وفن وعمارة تلك الفترة، وأهمية الأحباس بالنسبة لها. ولعل اختيار أبي الحسن لهذه المنطقة يعود لاحتمال زيادة النسيج العمراني.

استمر خلال هذه الفترة بناء المساجد منها: مساجد المدارس الخمس، ومساجد الزوايا، فكما يبدو أن المساجد تعتبر النموذج البارز من بين المنشآت الحبسية بتلمسان الزيانية، ومن أهم ما شيد ملوك الدولة بها. مع أنها لم تكن متساوية من حيث الأهمية المعمارية ومساحتها. أما المدارس فقد شيدت من قِبل حكام الدولة. حيث استحدثت أول مدرسة على يد السلطان أبي حمو الأول، حملت اسم ابني الإمام التي أمر ببنائها في الفترة مابين (707-718/1307-1318م)[3] .

5. خاتمة:

وختاما يخلص إلى أن: من تجليات نظام الحُبُس، تنوع المظهر العمراني بمدينة تلمسان، وتعدد أشكاله، ليشمل المؤسسات التعليمية والدينية، والمرافق المختلفة من قنوات مياه، ومؤسسات تجارية وغيرها، فساهم بذلك في نموها العمراني؛ لأن السلطة اهتمت بها كثيرا، كونها الحاضرة؛ وبرزت كقوة عمرانية بفعل خصائص موقعها، ومميزاته، وقد استفاد ربضها العباد من أضخم الأحباس وأجلها قيمة، لأنه يعد أهم قراها؛ لاحتضانها ضريح الولي أبي مدين شعيب. والعمران يتغير بتغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ فازدياد عدد سكان المدينة فرض التوسع في إقامة المنشآت العمرانية كالمساجد. وبالتالي زيادة تكاليفها من إضاءة ونظافة ونحوها، الذي يعمل الوقف على تغطيتها. وبناء على ما تم تقديمه نقدم الإقتراحات والتوصيات التالية: إعادة تفعيل نظام الحُبُس أو الوقف، والإستفادة من الأعيان الوقفية قدر المستطاع في خدمة الأمة الإسلامية. والعمل على توفير إدارة قادرة على القيام بشؤون الأحباس أحسن قيام، وحمايته من الأطماع.

[1]brosselard, op.cit, 1858, p. 167. 1859 ,p. 410 -412.

[2]Attalah Dhina : les état de l’occident musulmans aux XIII .XIV et XV siecle, - office des publication universitaires, alger, 1984, p. 506.

[3]التنسي، ص. 139.

المصادر والمراجع

- التلمساني أبو عبد الله محمد ابن مرزوق (ت 781هـ/1380م)

- المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق ودراسة ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، الشركة الوطنية، الجزائر، 1981.

- المناقب المرزوقية، تحقيق سلوى الزاهري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2008.

- التنسي محمد بن عبد الله (ت 899هـ/1494م) تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق محمود آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر،2011.

- إبن خلدون عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت 808هـ/ 1405م) العبر وديوان المبتدا والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2001 .

- التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004.

- إبن خلدون أبو زكريا يحيي (ت 780 هـ/1378م) بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، مطبعة بيير فونطانا الشرقية، الجزائر، 1903.

- المازوني أبو زكريا يحيي بن عمران موسى بن عيسى (ت 883هـ/ 1379م) الدرر المكنونة في نوازل مازونة، مخطوط المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 1335.

- المازوني أبو عمران موسى بن عيسى المغيلي (833هـ/1428م) المهذب الرائق في تدريب الناشيء من القضاة وأهل الوثائق، مكتبة متحف سيرتا، قسنطينة، الجزائر.

- المازوني أبو عمران موسى بن عيسى (ت833هـ/ 1429م) قلادة التسجيلات والعقود في تصرفات القاضي والشهود، مخطوط مكتبة زاوية عثمان بن عمر، طولقة، بسكرة، الجزائر.

- مؤلف مجهول (عاش في القرن 6هـ/12م) كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العربية.

- المقريزي تقي الدين احمد بن علي (ت 845هـ/1441م) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تحقيق محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002.

- الوادآشي أبي جعفر أحمد بن علي البلوي (ت 938هـ/ 1532م) ثبث، تحقيق عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، 1983.

- الوزان الحسن بن محمد (ت 954هـ/1547م) وصف إفريقيا، منشورات الجمعية المغربية، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

- الونشريسي أبي العباس أحمد بن يحيي (ت 914هـ/ 1508م) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقيا والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

المراجع

- فيلالي عبد العزيز: تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

- مجاني بوبة: **وثائق الحبس في المغرب الأوسط وأهميتها المصدرية** (القرن 8-9هـ/14-15م)، المغرب الأوسط في العصر الوسيط من خلال كتب النوازل، تنسيق وإشراف بوبة مجاني، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2011.

Barges jean –joseph-léandre: tlemcen ancienne capitale du royaume de ce nom : sa topographie ,son histoire , libraire de l'institut et de la bibliothéque imperiale , paris , 1859

-Dhina Attalah: les état de l'occident musulmans aux XIII .XIV et XV siecle, - office des publication universitaires, alger, 1984.

- brosselard charls: les inscriptions arabe de tlemcen, La Revue africaine , journal des travaux de la sociéte historique algerienne par les membres de la sociéte sous la direction du président A.jourdan,libraire-éditeur constantine , Arnolet , imprimeur-libraire , paris